

مذكرة إحاطة

أكتوبر ٢٠٢٥

العنف العنصري كأداة لرسم الحدود في السودان وجنوب السودان

نيكي كيندرزلي، عمار جمال، ومشوت أموم

المقدمة

يتبين يوماً بعد يوم أنّ التمييز العرقي والإثني، والعنف الموجه، والعقاب الجماعي باتت كلاً سمات شائعة في الحروب الدائرة حالياً في كلٍّ من السودان وجنوب السودان. ولا تُعدّ هذه العنصرية عرضية فحسب، بل هي في الواقع أسلوب راسخ يُستخدم لفرض حدود إثنية-قومية حول الجماعات السياسية والمناطق الجغرافية. وبذلك، تُبنى الكيانات السياسية المستقبلية في البلدين من خلال العنف والاستغلال والتهجير، ضمن سرديات تُضفي الشرعية على هذه الممارسات عبر مفاهيم الهوية العرقية والتهديدات التي تواجهها.

توسّع هذه الممارسات نطاق العنف المقبول اجتماعياً ضدّ أولئك الذين يُعتبرون خارج الكيان السياسي المتخيل، ما يُبرّر عمليات التهجير والاستيلاء على الأراضي، ويُضفي الشرعية على السلطة المسلّحة والاستغلال المادي، ويُنتج في الوقت نفسه حشداً من الأشخاص اليائسين الذين يمكن استغلالهم. وكما سنُظهر مذكرة الإحاطة هذه، يُعدّ فهم المنافع المادية الناتجة عن العنف العنصري أساسياً لتفسير كيفية حشد "النخب" السودانية والجنوب سودانية للقوى العسكرية، وكذلك استغلال تلك النخب للانتماءات الإثنية واللجوء إلى سياسة كبش الفداء لتوسيع قواعدها الاقتصادية.

توسيع حدود العنف المقبول

توفّر الحروب للأطراف المتنازعة فرصة لإعادة تعريف خصومهم وتجريدهم من إنسانيتهم، ما يؤدي إلى توسيع حدود العنف المُبرّر اجتماعيًا.^١ وتظهر هذه الدينامية المقلقة بوضوح في كلٍّ من السودان وجنوب السودان.

السودان

منذ اندلاع الحرب الأهلية في السودان في نيسان/أبريل ٢٠٢٣، عمد كلٌّ من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، إلى جانب حلفائهما، إلى تبرير النزاع بوصفه معركة وجودية تُخاض دفاعًا عن مجتمعاتهما السياسية والإثنية.

فتعتبر القوات المسلحة السودانية أنّ قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو (المعروف بـ"حميدتي")، نفذ انقلابًا عسكريًا بهدف "استعمار" كامل الأراضي السودانية لصالح القواعد القبلية لقوات الدعم السريع في منطقة الساحل، بدعم عسكري ولوجستي من دولة الإمارات العربية المتحدة، مروجًا لأيديولوجيا تعتبر أنّ الجماعات العربية في الساحل الأفريقي تمتلك حقًا مشروعًا في "تحرير" السودان. ونتيجة لذلك، تزعم القوات المسلحة أنّها تدافع عن البلاد في مواجهة مشروع استيطاني-استعماري يسعى إلى تنفيذ غرياء غير سودانيين. بعبارة أخرى، ترى القوات المسلحة أنّها "تحرّر" البلاد من احتلال الجنجويد.^٢ ولتعزيز سرديتها حول وجود قوى غازية أجنبية، أعادت القوات المسلحة السودانية إحياء شعار سياسي بارز استُخدم خلال حركة الاستقلال ضد الاستعمار، وهو: "التحرير لا إعادة الإعمار".^٣

في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، وبعد استعادة القوات المسلحة السودانية وحلفائها السيطرة على ولايات الجزيرة والخرطوم وسنار، قامت باعتقال أو قتل أو تعذيب أو ترحيل أعداد كبيرة من الأشخاص المشتبه بتعاونهم مع قوات الدعم السريع، مستندةً إلى السردية المذكورة أعلاه لتبرير أفعالها.^٤ وقد نُفذ الكثير من هذه الاعتقالات بناءً على التحديد العرقي من خلال المظهر الجسدي

^١ R. D. Ntanyoma and H. Hintjens, 'Expressive violence and the slow genocide of the Banyamulenge of South

^٢ *Kivu*, *Ethnicities* ٢٢: ٣، ٢٠٢١. نستند في هذا السياق إلى النظريات الحديثة التي ترى في عملية التصنيف العرقي مسارًا اجتماعيًا-تاريخيًا يُنتج هويات عرقية (ملتبسة ومنتازغا عليها) يمكن توظيفها سواء على المستوى الخطابى أو لتحقيق غايات مادية. ويُفهم العرق هنا بوصفه عملية تاريخية واجتماعية لتصنيف البشرية جمعاء على أسس بيولوجية. أما القومية الإثنية فتُفهم على أنّها مطالبة بعض الفئات بالانتماء الوطني (أو بامتلاك الوطن)، تقتصر على أولئك الذين يحملون مؤشرات هوية يُفترض أنّها ثابتة، تقوم عمومًا على أسس عرقية، مثل الأصل الوطني، أو الولادة في الوطن، أو الدين الغالب، أو الانتماء إلى الجماعة العرقية المهيمنة، أو السمات الثقافية الراسخة لتلك الجماعة". B. Bonikowski, 'Ethno-nationalist populism'.
^٣ S. Keskinen, 'and the mobilization of collective resentment', *The British Journal of Sociology* ٦٨: S١، ٢٠١٧.
^٤ R. Brubaker, 'Ethnicity, race, and nationalism', *Annual Review of Sociology* ٣٥: ١، ٢٠٠٩؛ استنادًا إلى: *Research* ٧: ٢، ٢٠١٧.

^٢ الاسم الشائع للمليشيات العربية في دارفور التي شكّلت ومُؤلت في ثمانينيات القرن الماضي من قبل حكومة البشير لتكون قوات شبه عسكرية تعمل على مكافحة التمرد، وهي التي برز من خلالها العديد من قادة قوات الدعم السريع في البداية.

^٣ رفعت هذا الشعار قوى سياسية كانت تفاوض الإدارة البريطانية من أجل الاستقلال، لكنها افتقرت إلى برنامج وطني شامل لإنهاء الاستعمار وتحقيق التنمية.

^٤ انظر: 'South Sudan summons Sudanese envoy over alleged abuses in Wad Madani', *Sudan Tribune*، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥؛ وكذلك هذا الفيديو المنشور على إنستغرام (لا يظهر عمليات القتل).

أو اللهجة أو مكان الولادة المذكور في جواز السفر، ما أفرز قانون "الوجوه الغريبة" - وهي سياسة غير مكتوبة تطبقها القوات المسلحة السودانية وحلفاؤها على نطاق واسع. وفعلياً، فقد مكّنت حالة الطوارئ المفروضة منذ اندلاع الحرب السلطات من اعتقال أي شخص يُشتبه في ارتكابه جرائم متعلّقة بتلك الحالة.

اتبعت قوات الدعم السريع وحلفاؤها استراتيجيات مماثلة من العنف الموجّه إثنياً والتهجير القسري في المناطق الخاضعة لسيطرتها. فقد فرضت الحكومة المدعومة من قوات الدعم السريع في غرب دارفور سياسات تهجير قسري استهدفت مالكي الأراضي من قبيلة المساليت، مع الاستيلاء على الأراضي السكنية والزراعية على حد سواء. وقد تسارعت وتيرة هذه العملية عقب استعادة القوات المسلحة السودانية السيطرة على ولايتي الخرطوم والجزيرة، ما أدى إلى عودة الكثير من أسر مقاتلي قوات الدعم السريع. وبحسب سردية قوات الدعم السريع، فإنّ النخبة النيلية الشمالية - المتمثلة في قيادة القوات المسلحة السودانية - هي من تسيطر على أجهزة الدولة منذ العام ١٩٥٦، إذ قامت بتهميش بقية البلاد اقتصادياً، بينما فرضت هوية وطنية عربية وإسلامية موحّدة قسراً. ومن هذا المنطلق، ترى قوات الدعم السريع أنها مضطرة لحمل السلاح نيابةً عن المظلومين، معتبرةً ألا سبيل لبناء دولة سودانية ديمقراطية حقيقية خالية من إرث حزب المؤتمر الوطني المخلوع إلا من خلال تفكيك "دولة ١٩٥٦".

وقد استخدمت قوات الدعم السريع هذا المنطق لتجنيد الأفراد على أسس إثنية وأيديولوجية، حيث شجعت بنشاط الشبان المنتمين إلى المجتمعات العربية في منطقة الساحل الأفريقي على الانضمام إلى صفوفها.^٥ وعلى الرغم من الجرائم ذات الدوافع الإثنية التي ارتكبتها قوات الدعم السريع نفسها، فإنّ خطابها العلني ما زال يركز على ادّعاء تمثيل الفئات التي عانت تاريخياً من التهميش والاستغلال. ويجسّد هذا الخطاب مقطع فيديو يظهر فيه أحد جنود قوات الدعم السريع وهو يعلّق على مجزرة الجزيرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥ قائلاً:

"نحن نأسف على المجازر التي ارتكبتها جيش الفلول الكيزان، مع أنّ ذلك ليس غريباً عليهم... شعبنا في جنوب السودان يعرف جيداً ما فعله بهم الجيش السوداني، إلى أن انفصلوا وأخذوا جزءاً أصيلاً منّا نحن الشعب السوداني... نحن الفقراء".^٦

كما تُسهم القيادة الإثنية-القومية في إعادة تعريف حدود العنف المقبول اجتماعياً من القاعدة إلى القمة، إذ تقوم مثلاً الحكامات (وهنّ شاعرات ومغنيات) في المجتمعات العربية في دارفور وكردفان بتمجيد قوات الدعم السريع من خلال الأغاني.^٧

^٥ تشير الأدلة إلى أنّ قوات الدعم السريع استفادت من دعم خارجي كبير، ولا سيّما من دولة الإمارات العربية المتحدة: D. Walsh, C. Koettl and E. Schmitt, 'Talking peace in Sudan, the U.A.E. secretly fuels the fight', *The New York Times*, ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣.

^٦ الفيديو متاح هنا. كما أدلى قائد قوات الدعم السريع، حميدتي، بتصريح علني قال فيه إنه يتحدث "باسم الشعب السوداني الحقيقي - لا الطبقة المترفة، بل أولئك الذين يشاركونكم معاناتكم ويفهمون آلامكم، الذين يشبهونكم كما أنتم تشبهونهم".

^٧ S. M. E. Musa, *Hawks and doves in Sudan's armed conflict: Al-Hakkamat Baggara women of Darfur* (Rochester, NY: Boydell and Brewer, ٢٠١٨)؛ للاطلاع على مثال من الغناء، انظر هذا الفيديو.

جنوب السودان

في جنوب السودان أيضًا، تعتمد السلطة السياسية إلى حد كبير على الادعاءات المرتبطة بـ"تحرير" الشعب من الغرباء.^٨ ويستخدم هذا الخطاب لتبرير استخدام سلطة الدولة (ومنح العقود الحكومية) ضد ما يُوصف بـ"النخبة الغربية" المؤدلجة عرقياً من المعارضين المقربين من السودان، والذين يوسمون بأوصاف مثل "الخرطوميين"، أو "العائدين"، أو "الزوار".^٩ وبات يُعبّر عن هذه الادعاءات على نحوٍ متزايد بمصطلحات إثنية-قومية. وربما يتجلى ذلك بصورة أوضح بين قبائل الدينكا - وهي أكبر مجموعة فوق-إثنية في جنوب السودان، تتكوّن من عدّة فروع وعشائر - غير أنّ قوميّين من جماعات إثنية أخرى قد تبوّأ ادعاءات مماثلة. فعلى سبيل المثال، سلّط نائب الرئيس السابق واني إيغا، خلال كلمته في شباط/فبراير ٢٠٢٥ بمناسبة أدائه اليمين كأمين عام للحركة الشعبية لتحرير السودان، الضوء على حشده عشرين ألف شاب شاركوا في حرب التحرير. وقد سعى من خلال ذلك إلى دحض فكرة أنّ الإقليم الاستوائي (منطقته) ومجموعاته الإثنية قد أسهما بدرجة أقل من غيره في الكفاح، مثبتاً في الوقت نفسه أحقيته في خلافة الرئيس الحالي سلفا كير.^{١٠}

منذ العام ٢٠١٤، ساهم هذا الخطاب القائم على مفاهيم "التحرير" أو "الخيانة" المرتبطة بالهوية الإثنية في نموّ الحركات الانفصالية داخل مجموعة النوير الفوق-إثنية الكبيرة.^{١١} كما شهدت كيانات سياسية إقليمية أخرى قائمة على الإقصاء الإثني تجددًا في زعمها في ظلّ الحرب الأهلية المتواصلة في جنوب السودان؛ وتعدّ استعادة مملكة الأزاندي من القرن الثامن عشر في العام ٢٠٢٢ باسم رينغارا زاندي (أرض الزاندي) مثالاً بارزاً على ذلك. فهذا الكيان الذي يُروّج له على أنّه دولة إثنية موحّدة وسوّق له منذ عقد ٢٠١٠ من قبل حكّام ولاية غرب الاستوائية وأعضاء نافذين من عشيرة أفونغارا - يُعيد إحياء إمبراطورية واسعة من الممالك المرتبطة التي وُجدت قبل نحو ١٢٠ عامًا.^{١٢}

وعلى غرار الجار الشمالي، أصبح من المألوف في جنوب السودان أن تُنشد الأغاني التي تمجّد رؤى إثنية-قومية لا تاريخية عن الجماعة السياسية.^{١٣}

L. Metsola, 'Liberation autochthony: Namibian veteran politics and African citizenship claims', *Conflict and Society* ١٥: ١, ٢٠١٩.

^٩ عند مطالبتهم بحقوقهم في السلطة، ظلّ أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM) وأبطال التحرير يشكون باستمرار من "تسلّل" من يسمّونهم بـ"القتلة السابقين" إلى "دم" الحركة الشعبية. انظر التعليقات على "Senior SPLM members press conference over party crisis"، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

^{١٠} خطاب ألقاه نائب الرئيس السابق الفريق جيمس واني بمناسبة أدائه اليمين كأمين عام للحركة الشعبية لتحرير السودان، جوبا، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٥. ^{١١} خطاب قائد الجيش الأبيض الراحل تور غيلي، الناصر، أعالي النيل، ٣ آذار/مارس ٢٠٢٥.

^{١٢} تجدر الإشارة إلى أنّ شعوب الأزاندي - المنتشرة عبر حدود جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتالي المتميزة سياسياً واجتماعياً - لا تشارك كلها في هذه المملكة المستعادة. "This kingdom will not be like the kingdom(s) in the era of Gbudue". I. W. Hillary, 'on the rebirth of the Azande Kingdom', *HAU: Journal of Ethnographic Theory* ١٤: ٣, ٢٠٢٤, p. ٦١٢.

^{١٣} N. Pendle, 'Contesting the militarization of the places where they met: The landscapes of the Western Nuer and Dinka (South Sudan)', *Journal of Eastern African Studies* ١١: ١, ٢٠١٧; S. J. Bishop, "'The war songs continue 'til they find peace': music and the politics of death on the Ethio-South Sudanese border", *Ethnomusicology* ٦٨: ١, ٢٠٢٤, pp. ٥٢-٧٤. انظر فيديو الأغنية "Kiir must stay" للفنان بيليام أكيتش.

وخلص القول، حدث تحوّل جوهري في كلّ من السودان وجنوب السودان خلال السنوات الأخيرة، إذ باتت الادّعاءات الإثنية-قومية المتنافسة والمشوبة بالعنف متجدّرة على نحو متزايد على المستويّين النخبوي والمجتمعي. وكلّما طال أمد هذا الاتجاه من دون مقاومة، ازدادت صعوبة التخفيف من حدّة الصراع الإثني الذي يغذّيه. وهنا، تجدر الإشارة إلى أنّ تعزيز السرديات المتشدّدة القائمة على الهوية الإثنية ليس مجرد مسألة أيديولوجية، بل يستمدّ دافعه الأساسي من السعي وراء مكاسب مادية — وهي النقطة التي سنتناولها تاليًا.

المنافع المادّية للسرديات الإثنية

يفتح العنف القائم على الهوية الإثنية الباب أمام مجموعة من المنافع المادّية، التي تمتدّ من احتكار ملكية الأراضي والثروات إلى تحديد من يُحرّم من الحقوق، بما يتيح استغلال هؤلاء كقوة عمل لا قيمة لها. ففي كلّ من السودان وجنوب السودان، لطالما تشكّلت أنماط توزيع الموارد وفق العلاقة الهرمية بين المجتمعات الطرفية والنخب التي تسيطر على الدولة المركزية، وهي علاقة أدّت حتمًا إلى تفضيل جماعات إثنية معيّنة على حساب غيرها. هذه الدينامية، وما تولّده من مكاسب مادية غير متكافئة، شكّلت الأساس الذي مهّد لتصاعد التنافسات الإثنية الراهنة.

إعادة تعريف الأراضي القابلة للاستغلال

لا يوفّر رسم الحدود الإثنية-القومية فرصًا مباشرة لمراكمة الثروة فحسب، بل يقدم أيضًا وسيلةً لحماية الاحتكارات والثروات من خلال تعبئة القوى المتطرّفة. وتعدّ الاقتصادات الاستخراجية — من جمع الصمغ العربي وصيد الأسماك إلى تعدين الذهب وقطع الأخشاب الصلبة — جزءًا لا يتجزأ من هذه الجغرافيات العرقية المقيدة، وهي بدورها تشكّلها وتعيد إنتاجها.

منذ سبعينيات القرن الماضي، سعت السلطات السياسية في السودان وجنوب السودان (قبل الاستقلال وبعده) إلى خصخصة الأراضي ومنع الوصول إليها، ما أدّى إلى نشوء احتياطاتٍ من العمّال المحرومين من الملكية والمثقلين بالديون.^{١٤} وقد خلّف ذلك إرثًا من الاقتصاد القائم على التهجير والتوريق المتزايد. وتشكل قوات الدعم السريع — التي تأسّست من ميليشيات احتلّت أراضي زراعية لقبيلة المساليت غير العربية في دارفور خلال العقد الأول من الألفية — تجسيدًا واضحًا لهذا الاتجاه، كما ورد في رواية أحد زعماء المساليت حول الإبادة الجماعية في دارفور:

"في البداية أُجبرنا على مغادرة قرانا إلى مخيمات النازحين، ثم من مخيمات النازحين إلى مواقع التجميع... وأخيرًا من مواقع التجميع إلى مخيمات اللاجئين. إنّه مشروع مخطّط له منذ زمن بعيد، وها هم الآن ينفذونه ويستولون على أراضينا".^{١٥}

في الوقت نفسه، استغلّت القوات المسلحة السودانية الحرب الحالية لتفريغ المستوطنات العشوائية في المناطق الخاضعة لسيطرتها في ولايات الخرطوم والجزيرة ونهر النيل، وهي مناطق سكنتها تقليديًا جماعات قادمة من دارفور وكردفان. ومن الأمثلة على ذلك

^{١٤} شرّع قانون الأراضي غير المسجلة لعام ١٩٧٠ هذا النوع من نزع الملكية من خلال إلغاء الحقوق العرفية وإعلان الأراضي غير المسجلة ملكًا للدولة. كما سمحت القوانين اللاحقة، بما في ذلك قانون تطوير الاستثمار الزراعي لعام ١٩٧٦ وقانون تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٩، بتأجير مساحات شاسعة من الأراضي للنخب المحلية والمستثمرين الأجانب، ما أدّى إلى تهميش أنظمة الزراعة التقليدية والرعي.

^{١٥} J. Tubiana and J. Craze, 'Darfur: the new massacres', The New York Review, ١٠ شباط/فبراير ٢٠٢٤.

الهجمات التي شنتها ميليشيات متحالفة مع القوات المسلحة السودانية على مخيمات عمّال المياومة في ولاية الجزيرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، والتي مثلت محاولة منظمة للاستيلاء على الأراضي.^{١٦}

وفي جنوب السودان، أدّى الانهيار الاقتصادي المتواصل منذ العام ٢٠١٣ إلى تفاقم الممارسات الإقصائية في قطاع تجارة الأسماك القيم في البلاد، إذ جرى تقسيم الأنهار على أسس إثنية وفُرضت الضرائب تبعاً لذلك. حتى إنّ حاكم ولاية جونقلي حاول مؤخرًا طرد جميع "الأجانب" من قطاع صيد الأسماك، معتبرًا إياه احتكارًا محليًا لقبيلة الدينكا بور. وفي مثل هذه الظروف، تصبح أداة تسييس الهوية الإثنية وسيلة لا غنى عنها للفاعلين الأقوياء الراغبين في بناء احتكارات اقتصادية وتبريرها.

إعادة تعريف الفئات القابلة للاستغلال

تُضفي المشاريع السياسية الإثنية-قومية شرعيةً على استغلال اليد العاملة المهاجرة الفقيرة، الناتجة عن التهجير، والتخلّف التنموي البنيوي، والحروب. فعلى سبيل المثال، يحقّق العديد من السكان الأصليين في ولاية الجزيرة في السودان - الذين يمتلكون حقوقًا قانونية على الأراضي ويتمتعون بإقامة رسمية - أرباحًا كبيرة من خلال الفوائد الباهظة المفروضة على القروض المقدّمة إلى هؤلاء العمّال.

في كلّ من السودان وجنوب السودان، يدّعي أفراد الطبقة الوسطى الحضرية المكوّنة من المهنيين وأصحاب الدخل الريعي تبني سياسات الشمولية الإثنية والسياسات الليبرالية (مثل شعارات "نحن جميعًا جنوبيون سودانيون" أو "نحن جميعًا من دارفور"). غير أنّ مصالحيهم الاقتصادية - المتمثلة في أسواق العمل الرخيصة، وأنظمة الإيجار والاستيراد - تعتمد في الواقع على الإنتاج الريفي الاستغلالي، وعلى قوة عاملة مهاجرة هي في الأساس نتاج للعنف ولرسم الحدود على أسس إثنية.

وتتمثّل النتيجة النهائية في أنّ الطبقات الثرية تعيش في مُدن "متحضّرة"، محصّنة بمناطق أُفرغت من السكان (بالعنف) ومموّلة من عائدات مناطق الاحتواء واستغلال اليد العاملة. وهذه البنية التي تقوم عليها اقتصادات ومجتمعات البلديّن تجعل أي محاولة لتحديّ السرديات الإثنية-قومية عرضة لمقاومة شديدة.

التداعيات

على عكس ما قد يفترضه البعض، فإنّ ما نشهده حاليًا في السودان وجنوب السودان لا يُمثّل ذروة عملية طويلة من "انهيار الدولة"، بل هو استمرارٌ لعملية بناء نظام سياسي قائم على سرديات إثنية-قومية تهدف إلى تأمين المكاسب الاقتصادية والسياسية - باستخدام العنف عند الحاجة.

وقد أسهم ترسيخ هذه السرديات، التي تعتمد على نزع الشرعية عن "الأخر"، في تسعير حروب القرن الحادي والعشرين التي شهدتها البلدان، والتي ساهمت بدورها في تطبيع تلك السرديات اجتماعيًا. ويطرح ذلك عددًا من التداعيات العميقة أمام كل من يسعى إلى فهم كيفية تطوّر هذه الديناميات عمليًا، وبالتالي إلى تحديد سُبل مواجهة مخاطر العنف الإثني والاستغلال الاقتصادي الواسع.

الكيانات الإثنية-القومية وسياسات التخلّي

^{١٦} 'From liberation to persecution: Sudan's army recapture of Al-Jazeera State', Ayin Network، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٥.

اختارت الأنظمة المتعاقبة والجهات المسلحة في كلٍ من السودان وجنوب السودان استخدام العنف الإثني كأداة سياسية واقتصادية للحكم. وتبرز مركزية هذه الأساليب في المشاريع السياسية الراهنة من خلال الحدود المتخيَّلة التي تُرسَم حول الكيانات الإثنية-القومية. في هذا السياق، يؤدي إنشاء حكومات موازية من قِبَل أطراف النزاع - مثل تلك القائمة في بورتسودان ونبالا - إلى طمس الحدود بين الشرعية والسيطرة الميدانية، ويعقّد مساعي التفاوض، ويعزّز أنماط الحكم العنيف والإقصائي.

وبشكل عام، ما زال رسم الحدود العنيف القائم على الهوية الإثنية يؤثر في تفاصيل الحياة اليومية في البلدين، محدّدًا مَنْ يُهجّر، ومَنْ يملك حق الوصول إلى الثروة أو المساعدات الإنسانية، ومَنْ يستفيد من الخدمات المخصصة بشكل متزايد.

وعليه، فإنّ التعامل مع ما يمكن تسميته بـ"سياسات التخلّي" في المنطقة يقتضي من صانعي السياسات والمراقبين التفكير ليس فقط في مواطن الضعف المحلية، بل أيضًا في كيفية تداخلها مع الأزمات الأوسع المرتبطة بتطبيق القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان وجرائم الحرب وأطر مساءلة الدولة.

مجموعات العمال المستقلّة ومخاطر التسويات السياسية النخبوية

تعتمد السلطات المسلحة في السودان وجنوب السودان على اليد العاملة التي يوفّرها من يُعتبرون "غرباء إثنيًا". ومنذ العقد الأول من الألفية، أدت عوامل مثل التراجع في العولمة، والكوارث المناخية، وانكماش أدوار الدولة والمساعدات الدولية إلى تعزيز دوافع العنف الإثني، والإقصاء السياسي، والتهجير، وضبط الحركة. وتتقاطع هذه الديناميات لتقييد الوصول إلى الموارد الاقتصادية، وإنتاج قوة عاملة يائسة، وتبرير احتكارات متزايدة للثروة والسلطة في أيدي قلة قليلة.

ومن غير المرجّح أن تؤدي تسوية سياسية تقوم على نموذج اقتصادي عنيف واستغلالي كهذا إلى قيام كيان سياسي سلمي في المستقبل. لذلك، ينبغي على صانعي السياسات، عند السعي إلى التوسّط بين الأطراف المتنازعة، أن يدركوا بدقّة من سيستفيد فعليًا - ومن لن يستفيد - من المقترحات المطروحة.

أهمية التفاوض المجتمعي

قوّضت السياسات الحكومية في السودان وجنوب السودان باستمرار الآليات العرفية التي طوّرتها المجتمعات المهمّشة، بما في ذلك الآليات المخصّصة لإدارة الموارد بالتعاون مع الجيران.^{١٧} ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى أفراد هذه المجتمعات باعتبارهم ضحايا لا حول لهم للحرب أو لعنف الدولة؛ بل على العكس، فقد تحوّلت تلك المجتمعات، بسبب النزاعات المتواصلة، إلى مراكز للتغيير الاجتماعي والسياسي، تطوّر أساليبها الخاصة وتفاوض ضمن مساحاتٍ لا تتفكّ تضيق.

إنّ الاعتراف بهذه القدرة على الفعل يُعدّ شرطًا أساسيًا لفهم كيفية نشوء الجماعات السياسية المستقبلية، كما أنه يوفّر مدخلًا محتملاً أمام الجهات الخارجية لتقديم الدعم بطرق لا تُكرّس الديناميات الإثنية-القومية القائمة.

Yousif Suliman Saeed Takana, *Darfur: struggle of power and resources, ١٦٥٠-٢٠٠٢: an institutional perspective* ^{١٧}

(Bergen: Chr. Michelsen Institute, ٢٠١٦), p. ١٣٣

نبذة عن المؤلفين

نيكي كيندرزلي هي محاضرة أولى في التاريخ الأفريقي في جامعة كارديف في ويلز، ومؤرخة معاصرة. تعمل حاليًا على بحوث حول تاريخ العمل في جنوب السودان، وتشغل منصب محاضرة زائرة في جامعة جوبا. وهي مؤلفة كتاب *New Sudans: wartime Intellectual histories in Khartoum* (منشورات جامعة كامبريدج، ٢٠٢٥).

عمار جمال هو رئيس تحرير مجلة *Atar* في نيروبي. يمتلك أكثر من عشر سنوات من الخبرة الإعلامية في السودان وجنوب السودان ومصر، ونشر بحوثًا مع معهد *Rift Valley Institute*، ومنظمة *Small Arms Survey*، ومنصة *African Arguments*. لديه خلفية أكاديمية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وهو زميل سابق في منصة *Africa Is a Country*.

مشوت أموم مالو هو باحث واستشاري من جنوب السودان. تخرج من كلية إدارة الأعمال في جامعة سانت لورنس، ويركز عمله على الجوانب الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية. تعاون مع منظمات عدة، منها *Rift Valley Institute*، وأوكسفام، و *Conflict Sensitivity* و *Resource Facility*، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، وغيرها. وتشمل أحدث أبحاثه دراسة بعنوان " *Elections in South Sudan: lessons from everyday democracy* " (RVI, ٢٠٢٥).

عن برنامج XCEPT

تم إصدار هذا المنشور من قبل برنامج قرآن وسياسات واتجاهات النزاعات العابرة للحدود (XCEPT)، الممول من قبل التنمية الدولية البريطانية. يجمع برنامج XCEPT بين خبراء عالميين وباحثين محليين لدراسة المناطق الحدودية المتأثرة بالنزاعات، وكيفية ترابط النزاعات عبر الحدود، والعوامل المحركة للسلوك العنيف والسلمي، بهدف تطوير السياسات والبرامج الداعمة للسلام.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.xcept-research.org أو التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني: info@xcept-research.org

الآراء والمواقف الواردة في هذا المستند تعبر عن رأي المؤلف ولا تعكس بالضرورة رأي الحكومة البريطانية. يتم إصدار هذا المستند على أساس أنه إذا تم استخدام أي مقتطف منه، يجب الإشارة إلى اسم المؤلف/المؤلفين، وتاريخ النشر، والإشارة إلى برنامج XCEPT على الرغم من بذل كل جهد ممكن لضمان دقة المعلومات الواردة في هذا المستند، فإن المؤلف/المؤلفين لا يتحملون أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار قد تتجم عن استخدام هذا المستند.

الاقتباس المقترح:

" XCEPT مذكرة إحاطة: العنف العنصري كأداة لصنع الحدود في السودان وجنوب السودان ". لندن: XCEPT، ٢٠٢٥.